الميثاق

لسان حال المؤتمر الشعبي العام

أسبوعية- سياسية | السنة الثالثة والعشرون | العـدد (١٣٢٢) - الاثنين ٢٢ شوال ١٤٢٧هـ - الموافق ١٣ نوفمبر ٢٠٠٦م | ١٦ صفحة | ٢٠ ريالاً

نسيج واحد

• اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي يمثلون نسيجاً اجتماعياً وجغرافياً واحداً ويمثل كل منهم للآخر عمقاً استراتيجياً واحداً، وان مايهم أي منهم يهم الآخر.

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر الشعبي العام

اليمن والخليج.. استراتيجية مصير ٣

من يضبط الأسعار.. ويحمي المواطنين من ارتفاعها؟ ٦

يجري مباحثات موسعة غداً مع الملك عبدالله بن عبدالعزيز.. والأربعاء في لندن

رئيس الجمهورية يرأس وفد اليمن إلى مؤتمر المانحين لدعم التنمية

■ المانحون يناقشون خطة التنمية وتنسيق وتوجيه المساعدات والشراكة بين اليمن والتعاون الخليجي

■ الخميس.. إعلان المانحين تعهداتهم التمويلية

■ حجم الفجوة التمويلية في حالة تنفيذ الأولويات للبرنامج الاستثماري ٧,٨ مليار دولار

■ يجري فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في المملكة العربية السعودية التي يزورها غداً الثلاثاء مباحثات موسعة مع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تتركز وفقاً للمصادر حول العلاقات الأخوية الوطيدة بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيز التعاون في مختلف المجالات، والتشاور والتنسيق إزاء مختلف القضايا الراهنة إقليمياً وعربياً ودولياً.. إلى جانب التحضيرات الجارية لعقد مؤتمر المانحين المقرر عقده في لندن يومي الأربعاء والخميس القادمين لدعم التنمية في اليمن..

عقب هذه الزيارة يتوجه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح إلى العاصمة البريطانية لندن حيث يرأس وفد اليمن إلى مؤتمر المانحين والذي يبدأ أعماله بعد غد الأربعاء في قصر لانكاستر الأثري في لندن بمشاركة دولية واسعة ويعقد المؤتمر جلساته على مدى يومين برعاية الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبرئاسة مشتركة بين اليمن والبنك الدولي ووفقاً لأجندة المؤتمر يلقي فخامة رئيس الجمهورية كلمة في الجلسة الافتتاحية كما ستلقى كلمات افتتاحية من قبل البنك الدولي والحكومة البريطانية المستضيفة للمؤتمر، ورئيس المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والأخ عبدالرحمن العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويلقي الأخ عبدالكريم إسماعيل الأرحبي وزير التخطيط والتعاون الدولي كلمة حول الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، كما ستلقى كلمات من قبل رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.. وتكرس جلسة العمل الأولى لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م وتحقيق أهداف الألفية في الجمهورية اليمنية، ويترأس الجلسة السيدة فلافيا بانسيري المنسق المقيم لمنظمات الأمم المتحدة في الجمهورية اليمنية.

ويتحدث فيها الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي، والدكتور مطهر العباسي وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع خطط التنمية، ويناقش في الجلسة السيد ثيرو مالي سرينيفسان كبير الاقتصاديين بالبنك الدولي، في حين يتولى الدكتور محمد أحمد الحاوري وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية مهام مقرر الجلسة.

وتخصص الجلسة الثانية لأجندة الوطنية للإصلاحات «الإنجازات والاتجاهات المستقبلية» ويترأسها الأخ عبدالرحمن العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويتحدث فيها الأخ جلال يعقوب الوكيل المساعد في المكتب الفني بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، ويناقش خلال الجلسة السيد مصطفى رويس مدير مكتب البنك الدولي في الجمهورية اليمنية، ويتولى السيد محمد بورنيك كبير الاقتصاديين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مهام مقرر الجلسة.

وتتناول الجلسة الثالثة تنسيق وتوجيه المساعدات التنموية الخارجية في الجمهورية اليمنية وآليات تنفيذ المشاريع ويترأسها السيد إمانويل إمبي المدير الإقليمي للبنك الدولي، ويتحدث فيها الأخ نبيل علي شيبان رئيس وحدة تنسيق وتوجيه المساعدات التنموية الخارجية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، والأخ عبدالله الشاطر وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع، ويناقش خلال الجلسة السيد أحمد عثمان مدير الدائرة الفنية في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي..

بينما يتولى السيدان دومنيك أونيل الممثل المقيم لوزارة التنمية الدولية البريطانية في الجمهورية اليمنية، قويدو رورنجوا الضابط المقيم للبنك الدولي مهام مقررا الجلسة.

وتناقش الجلسة الرابعة الشراكة بين الجمهورية اليمنية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ويترأسها السيد سعادة شامي رئيس دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في صندوق النقد الدولي، وتتحدث فيها السيدة كايا ميلر الاستشارية، ويناقش في الجلسة الدكتور عبدالعزيز العويشق الوزير المفوض ومدير إدارة التكامل الاقتصادي والدراسات في الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويقرر أعمال الجلسة السيد جيف تاتا منسق برامج مقيم للبنك الدولي.

تعهدات تمويلية

● وخلال أعمال اليوم الثاني للمؤتمر تُلقي الحكومة اليمنية بياناً حول أولويات الاستثمار واحتياجات التمويل، ويقدم البنك الدولي ملاحظات على البرنامج الاستثماري العام للجمهورية اليمنية.. ومن ثم يتم دعوة كل مانح للتعهد بدعم تمويل تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر.

وتتركز المناقشات حول حجم المساعدات المالية والعينية والأطر الزمنية المطلوبة لتمويل الخطة والبرنامج الاستثماري، والتوزيع القطاعي بحسب أنماط المساعدات بما فيها الدعم المباشر للموازنة وكذلك المساعدات الفنية، بالإضافة إلى القضايا ذات الأولوية والإجراءات التي يتوجب على الحكومة اليمنية اتخاذها لضمان تنفيذ الخطة بشكل مرضي.

وثائق المؤتمر

● وتعرض أمام المؤتمر الدولي للمانحين ست وثائق رئيسية هي خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م، والبرنامج الاستثماري العام ٢٠٠٧-٢٠١٠م، وتقرير إنجاز أجندة الإصلاحات الوطنية، ووثيقة سياسة المساعدات التنموية الخارجية، والقدرة الاستيعابية للاقتصاد اليمني للمساعدات الخارجية، واستراتيجية تنفيذ المشروعات.. بالإضافة إلى ست عشرة وثيقة مساندة منها سبع وثائق حكومية هي تقرير تقييم الاحتياجات القطاعية، واليمن في أرقام، وملخص التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م، والتقرير السنوي لإنجاز استراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠٠٣-٢٠٠٤م، وتقرير إنجاز استراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠٠٥م، والرؤية الاستراتيجية لليمن ٢٠٢٥م، وتأهيل اقتصاد اليمن للاندماج في اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وهناك تسع وثائق مقدمة من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة.. وتتضمن وثائق البنك الدولي مراجعة سياسة التنمية واستراتيجية المساعدات القطرية، وتقييم مناخ الاستثمار في اليمن، وتحليل استدامة مديونية اليمن الخارجية، فضلاً عن وثيقتين لصندوق النقد الدولي حول مشاورات البند الرابع، والفوائد الاقتصادية المحتملة من توسع مجلس التعاون لدول الخليج العربية بانضمام اليمن إليه.

أما وثائق الأمم المتحدة فتشمل سياسات الاقتصاد الكلي للنمو وخلق فرص العمل والتخفيض من الفقر، والأطر المرجعية والقواعد العامة المنظمة للمساعدات التنموية التي تقدمها الأمم المتحدة للجمهورية اليمنية، والتقييم القطري المشترك لليمن.

مشاركة كبيرة

● ويشارك في مؤتمر لندن للمانحين وزراء الخارجية والمالية في دول مجلس التعاون الست وصناديق التنمية الخليجية وهي الصندوق السعودي، والصندوق الكويتي، وصندوق أبوظبي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق أوبك.. كما تشارك الدول المانحة التقليدية كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية المانحة، بالإضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تمويل خطة التنمية

● وقال الأخ عبدالكريم إسماعيل الأرحبي لـ«الميثاق» إن اليمن تتطلع لمشاركة أكبر عدد ممكن من الدول المانحة، وأن تقدم هذه الدول تعهدات لتمويل الخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأكد أن اليمن تسعى للحصول على منح أولاً ثم قروض ميسرة وطويلة الأجل ثانياً لأن الدولة تتبع سياسة حذرة فيما يخص الاقتراض باعتبار أن مواردها محدودة.

وقال: «نحن نعول على التمويل الخارجي لسد الفجوة التمويلية في البرنامج الاستثماري وهذه الفجوة كبيرة لأن خطة التنمية الثالثة طموحة وتستهدف تحقيق نمو بمعدل ٧,١٪ سنوياً، وهذا ليس بالأمر السهل الوصول إليه».

وأكد أن حجم البرنامج الاستثماري يبلغ ٢٥ مليار دولار يتضمن مشاريع جديدة بمبلغ ١٦ مليار دولار، ومشاريع قيد التنفيذ ويوجد لها تمويل سابق بمبلغ ٩ مليارات دولار.. بينما يبلغ حجم الفجوة في حالة تنفيذ البرنامج الاستثماري كاملاً حوالي ١٠,٢ مليار دولار أما في حالة تنفيذ الأولويات فقط فتصل هذه الفجوة إلى ٧,٨ مليار دولار.. وأوضح الأرحبي بأن تقدير الاحتياجات لتوفير الخدمات الأساسية للوصول إلى أهداف الألفية ٢٠١٥م في اليمن يصل إلى ٤٨ مليار دولار يتضمن عجزاً يصل إلى ١٧ مليار دولار.

وأشار إلى أن المدخل الملائم بالنسبة للدولة لتحسين استخدام الموارد المتاحة محلياً وخارجياً هو عبر التنفيذ الفعال لأجندة الإصلاحات الوطنية التي من شأنها أن تعزز الحكم الجيد، والقضاء والفصل بين السلطات، وإتاحة مناخ استثماري ملائم لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وأيضاً محاربة الفساد، وإصلاح نظام المناقصات والمشتروات.. بالإضافة إلى إصلاح إدارة الموازنة العامة، وتعزيز استقلالية وقدرة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة..وقد توجه أمس إلى لندن للمشاركة في اجتماعات المؤتمر وفد وزاري برئاسة الأخ عبدالكريم إسماعيل الأرحبي وزير التخطيط والتعاون الدولي ويضم الوفد الحكومي كلاً من الأخ حمود خالد الصوفي وزير الخدمة المدنية والتأمينات، والدكتور سيف مهيوب العسلي وزير المالية، والأخ غازي شائف الأغبري وزير العدل، والدكتور خالد راجح شيخ وزير الصناعة والتجارة.. إلى ذلك يرافق فخامة رئيس الجمهورية إلى مؤتمر المانحين وفد إعلامي كبير يضم عدداً من رؤساء تحرير الصحف والمواقع الاخبارية الرسمية والحزبية والمستقلة.

في زيارته لجامعة الإيمان

الرئيس يؤكد على وحدة الأمة ونبذ الفرقة المذهبية

■ في زيارة هي الثانية لجامعة الإيمان في صنعاء خلال هذا العام قام بها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس.. أكد فخامته في كلمته أمام أساتذة وطلبة الجامعة على وحدة الأمة داعياً إلى نبذ الفرقة المذهبية وشدد على أهمية نشر العلم وتثقيف الناس بتعليم الدين الإسلامي الحنيف القائم على الوسطية والاعتدال بعيداً عن التطرف والغلو.. منوهاً بأهمية رعاية الدولة لجامعة الإيمان، وقال: نحن على قناعة تامة أن هذه جامعة أهلية يجب أن نرعاها كبقية الجامعات لأنها تخفف على الحكومة الشيء الكثير..

□ «التفاصيل ص٢»

مجلس النواب يناقش مشروع قانون الاعتماد الإضافي للموازنة العامة للدولة والحكومة توضح أسباب تقديمه

■ وافق مجلس النواب في جلسته أمس على طلب الحكومة إدراج مشروع قانون بشأن فتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة للدولة للعام الجاري في جدول أعماله.. وأوضحت الحكومة في مذكرتها التفسيرية لمشروع القانون الأسباب التي أدت إلى تقديمه، ومنها الالتزام بالسيطرة على عجز الموازنة عند الحدود الآمنة، وإعطاء الأولوية للالتزامات الحتمية والضرورية لتوفير الحد الأدنى للوزارات والجهات لتقوم بواجباتها ومهامها، وكذا اعطاء أولوية لديون القطاع الخاص على الحكومة بهدف مساعدته على الاستمرار في الأنشطة وتحسين مصداقية الحكومة تجاهه، والوفاء بالالتزامات المحلية في المشاريع الممولة من المنظمات الإقليمية والدولية والدول المانحة بهدف الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن، إلى جانب تلبية متطلبات السياسة المالية لتحقيق أهدافها في زيادة معدل النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة والتخفيف من الفقر وتوفير متطلبات تنفيذ الخطة الأمنية.. وبينت الحكومة أن التنفيذ الفعلي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٦م حدثت أثناءها تطورات لم تكن متوقعة عند اعداد الموازنة، كما اتضح أن الاعتمادات المرصودة لعدد من الجهات لاتكفي للوفاء بالتزاماتها الفعلية، وأدى ذلك إلى ضرورة زيادة الاعتمادات لهذه الجهات حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها وتحقيق الأهداف المنوطة بها بهدف تنشيط الحياة الاقتصادية.

مشيرة إلى أن هناك مستجدات ونفقات حتمية لم ترصد لها أي اعتمادات في الموازنة تتطلب اعتماداً إضافياً بحوالي ٤٢٢ مليار.

وبينت المذكرة التفسيرية أن تمويل الاعتماد الإضافي سيتم من خلال إيرادات الموازنة العامة للدولة المتاحة والمتوقعة للسنة المالية ٢٠٠٦م وبدون أية زيادة على تقديرات العجز.

وقد أجرى المجلس نقاشاً عاماً لمشروع القانون من حيث المبدأ في ضوء الأهداف العامة للمشروع ومذكرته التفسيرية أكد خلالها أعضاء المجلس على وجوب موافقة مجلس النواب على نقل أي مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الموازنة العامة وكل مصروف غير وارد بها أو زائد في إيراداتها يتعين أن يحدد بقانون وفي حينه، وأن يكون الاعتماد الإضافي في أضيق الحدود وفي حالة الطوارئ القصوى، أما بقية النفقات فينبغي أن تستوعبها الموازنة العامة للدولة وفقاً للخطط والبرامج المعدة لذلك.

وفي ضوء ذلك أرجأ المجلس البت في هذا المشروع إلى جلسته القادمة.

توجه حكومي لاستغلال الغاز في الصناعة وتوليد الكهرباء

■ قال الأخ خالد محفوظ بحاح وزير النفط والمعادن أن لدى الحكومة توجهاً للتوسع في استغلال الغاز في المجال الصناعي وتوليد الطاقة الكهربائية.

وأشار الوزير بحاح أمس في افتتاح ورشة عمل خاصة ببناء القدرات المؤسسية والتقنية في مجال تسويق الغاز تنظمها وزارة النفط والمعادن على مدى يومين, إلى أن هناك كميات كبيرة من الغاز يمكن استخدامها في توليد الطاقة الكهربائية, وقد بدأنا بالفعل في تنفيذ مشروع محطة غازية بقدرة ٤٠٠ ميجاوات بمحافظة مأرب.. لافتا إلى أن هناك محطة اخرى سيتم إنشاؤها بمحافظة مأرب بقدرة ٤٠٠ ميجاوات تعمل بالغاز, الى جانب مشروع معبر لتوليد الطاقة الكهربائية .

وأضاف " من ضمن التوجهات أيضا استخدام الغاز في الصناعات الإستراتيجية وخاصة صناعة الاسمنت والحديد, بالإضافة إلى أن هناك دراسات تجري حاليا لبحث أمكانية توفير مادة الغاز من المصانع إلى المستهلكين مباشرة أسوة بالتجربة المصرية".

طلبات برفع الحصانة عن خمسة نواب

رئيس اللجنة الدستورية: النظر في أدلة مادية ملموسة قبل الموافقة من عدمها

□ صنعاء- «الميثاق»

■ علمت «الميثاق» أن اللجنة الدستورية والقانونية بمجلس النواب تلقت مذكرات قضائية بطلب رفع الحصانة البرلمانية عن خمسة من أعضاء البرلمان في قضايا مختلفة مرفوعة أمام الأجهزة القضائية.

ورفض رئيس اللجنة الدستورية علي أبوحليقة الكشف عن الطلبات أو الشخصيات البرلمانية المعنية بها، معللاً ذلك بالتزامه بالامتناع عن التصريح قبل النظر في فحوى كل طلب على حدة.. وفي تصريح لـ«الميثاق» أشار أبو حليقة إلى أن عرض الطلب على المجلس أو اللجنة الدستورية لايعني الموافقة على كل شيء أو رفضه وأن هناك جوانب إجرائية في القانون وفي اللائحة الداخلية للمجلس وهي التأكد من الشكاوى وصحة الدعوى وأنها لم تكن كيدية.. قائلاً: ان الطلب المعزز بأدلة مادية ملموسة للجنة سيكون التعامل معه إيجابياً.

وأكد رئيس اللجنة الدستورية أن أعضاء المجلس لايجوز لهم النظر في موضوع الدعوى أصلاً وإنما النظر في الجانب الشكلي والإجرائي والأدلة الصحيحة التي تجيز رفع الحصانة.. وأضاف أن رفع الحصانة لايكون مطلقاً والقانون يحدد السقف النهائي بثلاثة أشهر وربما أقل ويجوز لوزير العدل طلب التمديد إذا لم تستكمل النيابة أو القضاء التحقيق في القضية محل الدعوى.. جدير بالذكر أن اللائحة الداخلية لمجلس النواب توجب على اللجنة النظر في هذه القضايا بصفة الاستعجال.

ويؤكد أبوحليقة أن اللجنة سوف تبت في هذه القضايا خلال فترة وجيزة كل حالة على حده.

المواصفات تحيل أكثر من ٢٠٠ تاجر إلى النيابة العامة

■ أحالت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس أكثر من ٢٠٠ تاجر بما فيهم عدد من أصحاب معامل التصنيع الغذائي الى النيابة العامة في عدد من المحافظات اليمنية.

ونقلت «سبتمبرنت» عن المهندس احمد بن احمد البشه نائب مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات قوله: إن الهيئة ومنذ بدء حملتها في عملية الرقابة والتفتيش تمكنت من اجراء فحوصات مخبرية لأكثر من ٢٥٠ عينة تم سحبها من الاسواق والمحال والمخازن التجارية حتى الآن وان نتائج هذه الفحوصات المخبرية معظمها كان مخالفاً للمواصفات ومقاييس الجودة.

التنمية السريعة

إسكندر الأصبحي

■ لانكوص عن التنمية السريعة..

فقد اختارت اليمن هذا الطريق لتمضي بثبات واقتدار وفاعلية في اجتياز مسافاته.. ولم يكن هذاالخيار من باب الوثب في الظلام ولن يكون.. وإنما يضيئه فكر سياسي عميق الرؤية والإحاطة بالتحديات مدرك لبدائل مواجهتها وحلولها.. وإرادة سياسة مقتحمة وفاعلة..

لا مراء أن اليمن شهدت وتشهدعملية تنمية في شتى المجالات.. غير أن وتيرتها ليست بالمستوى الذي تأمل وترجو.. ولايعني هذا أن نأنس إلى البطء في عالم يتحرك وينجز ويتغير بسرعة.. فبوسعنا أن نزيد من سرعة الإنجاز.. وأن نحقق تنمية سريعة.. وأن نحقق معدل نمو اقتصادي أكبر.. ومعدل تنمية أكبر.. هذا هو برنامج العمل الوطني «يمن جديد.. مستقبل أفضل» الذي رسمه الرئيس علي عبدالله صالح ونال به ثقة الشعب..

البيئة المواتية لتحقيق التنمية السريعة تبدو على قدر كبير من الجاهزية إن لم تكن في جاهزية كاملة.. أمن واستقرار ينعم به الوطن.. ديمقراطية وإصلاحات اقتصادية وإدارية وتشريعية..غير قليل منها قد تم إنجازه وبعض منها في طور الإنجاز.. وبنى أساسية أنجزت وتنجز، ومنها ما تحتاج إلى تطوير وتحديث، وتحتل أولوية باتجاه تحقيق إنجازها.. وعلاقات يمنية خارجية متميزة وفاعلة تخدم مصلحة الوطن..

توظيف الموارد الوطنية على نحو رشيد لخدمة التنمية وتحقيق أهدافها هو ما تقوم به اليمن اليوم غير أنها لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء الفجوة التمويلية التي تحول دون إنجاز مشاريعها الاستثمارية الإنمائية.. الشراكة في التنمية هي إحدى تجليات الدبلوماسية اليمنية بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح.. ففي لندن يأتلف المانحون على مدى يومي الأربعاء والخميس القادمين في مؤتمر دولي يعد من أهم المؤتمرات الداعمة للتنمية في اليمن سواء من حيث الإعداد له أو المشاركة فيه..

وتمثل مشاركة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الذي يرأس وفد اليمن إلى المؤتمر أهمية خاصة باتجاه إنجاح أعمال المؤتمر وتأكيداً للإرادة السياسية بإحداث نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة في اليمن..

اليمن تتحرك بثقة واقتدار في صنع المستقبل.. كلمته المفتاحية التنمية السريعة..